Tikrit University Journal For Rights Year (9) Vol (9) NO (4) Part (2) (2025) 180-196

ISSN: 2519 – 6138 (Print)
E-ISSN: 2663 – 8983(On Line)

TUJR
مجلة جامعة تكريت للحقوق
Tikrit University Journal for Rights

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Tikrit University Journal for Rights
Journal Homepage : http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t

كلية القانون
College of Law

Legal classification of digital drugs according to the provisions of the Iraqi penal law

Assistant Lect . Peshraw Mahmoud Mohammed
Department of Law, Faculty of Humanities and Social Sciences, Kuya University, Kurdistan Region, Iraq
tujr@tu.edu.iq

Assistant Lect . Darya Mohammed Haweiz
Department of Law, Faculty of Humanities and Social Sciences, Kuya University, Kurdistan Region, Iraq
tujr@tu.edu.iq

Article info.

Article history:
- Received 14 August 2024
- Accepted 16 February2025
-Available online 1 June 2025

Keywords:

– digitaldrugs
-electronic
-technology
-communications
-the Internet.

Abstract: Drug addiction is no longer limited to the use of these criminal substances, whether natural or chemical, but rather the modern technological development and the resulting development in all different fields, including criminal fields, has created a new type of drugs and addiction, as gangs and mafias have become electronic criminals, so let us design a new type of drugs in digital form, called "digital drugs", based on the music clips used by hospitals and doctors to treat psychiatric patients, known as "a click on the ears". These criminals design and produce audio clips with different tones that match the ears to give the psychological effect, and they are traditional narcotic substances. Since adopting a successful criminal policy to combat drug crimes will lead to providing appropriate protection for individuals, state authorities and society as a whole, in order to achieve community security at all levels, therefore it is necessary to identify the gaps in anti-drug legislation that hinder the combat process and find the best ways to close and address these gaps.
© 2023 TUJR, College of Law, Tikrit University

التكييف القانوني للمخدرات الرقمية وفق أحكام القانوني الجزائي العراقي

م.م. پێشڕەو محمود محمد
قسم القانون، فاكلتي العلوم الانسانيه والاجتماعيه، جامعة كويه، إقليم كوردستان ، العراق
tujr@tu.edu.iq
م.م. دەريا محمد حويز
قسم القانون، فاكلتي العلوم الانسانيه والاجتماعيه، جامعة كويه، إقليم كوردستان ، العراق
tujr@tu.edu.iq

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : ١٤/ آب/ ٢٠٢٤
- القبول : ١٦ / شباط/ ٢٠٢٥
- النشر المباشر: ١/حزيران/٢٠٢٥

الكلمات المفتاحية :
المخدرات الرقميه
- الكترونى
- التكنولوجيا
- والاتصالات
- والإنترنت.

الخلاصة: لم يعد إدمان المخدرات مقتصرا على تعاطي هذه المواد الإجرامية سواء كانت مواد طبيعية أو كيميائية، بل إن التطور التكنولوجي الحديث وما نتج عنه من تطور في كافة المجالات المختلفة بما فيها المجالات الإجرامية، أوجد نوعا جديدا من المخدرات والإدمان، حيث أصبحت العصابات والمافيات مجرمين إلكترونيين، فلنصم نوعاً جديداً من المخدرات بشكل رقمي، يسمى "المخدرات الرقمية"، استناداً إلى المقاطع الموسيقية التي تستخدمها المستشفيات والأطباء لعلاج المرضى النفسيين، والمعروفة باسم "نقرة على الأذنين". حيث يقوم هؤلاء المجرمون بتصميم وإنتاج مقاطع صوتية بنغمات مختلفة تتطابق مع الأذنين لإعطاء التأثير النفسي وهي مواد مخدرة تقليدية. وبما أف انتهاج سياسة جنائية ناجحة لمكافحة جرائم المخدرات سيُفضي إلى تأمين حماية مناسبة للأفراد ولسلطات الدولة وللمجتمع ككل وصولاً إلى تحقيق الأمن المجتمعي وبكافة المستويات، لذلك ينبغي تحديد الثغرات التي تشوب تشريعات مكافحة المخدرات والتي تعيق عملية المكافحة وإيجاد أفضل الُ سبل لسد هذه الثغرات ومعالجتها. سنناقش في هذا البحث العديد من الأسئلة وستحاول ان تبرز الاشتراك ما بين مؤثرات التطور الرقمي والمخدرات التقليدية، أي بمعنى ما هي آثار المخدرات وهذه الآثار مرتبطه أيضاً بأشياء شبيهة لها نفس الآثار. المخدرات الرقمية حتى البحث هذه السطور تعتبر من الناحية القانونية مباحة ومشروعة وغير مجرمة في القانون العراقي، فلا يوجد نص يجرم الاستماع إلى الأصوات الرقمية أو تحميلها أو إنتاجها أو تداولها، حتى وإن كان لها تأثير المخدرات التقليدية حيث تظل في دائرة الإباحة مالم يوجد النص الذي يجرمها.

© ٢٠٢٣, كلية القانون، جامعة تكريت

المقدمة:

شهد العالم خلال هذا القرن ثورة كبيرة في مجال التكنولوجيا والاتصالات والإنترنت، ومع ظهور الإنترنت أصبح العالم أشبه بقرية صغيرة ممتدة، وبدأ العالم يتكامل مع بعضه البعض. يرى ويتكلم، وهكذا يتحرر الإنسان تدريجياً من قيود المكان، ويبدو كما لو أنه موجود في أكثر من مكان في نفس الوقت. لقد ساهم التقدم التكنولوجي في مجال الإنترنت في رفاهية الإنسان في مختلف المجالات، وساهم بشكل كبير في تحقيق التقدم والوصول إلى المعرفة بسرعة وسهولة، إلا أن التقدم والتقدم وزيادة المعرفة هو افتراض سري الإنسان، إلا أنه واقع افتراضي يسير جنبا إلى جنب مع واقع الوجود الإنساني.

ولم يقتصر الأمر على كل المشاكل التي سببها ظهور الإنترنت في هذا الواقع الافتراضي، بل ظهر الكثير من الأفراد في هذا الواقع الافتراضي، بل هربوا أيضًا من مشاكل وعواقب المجتمع الحقيقي إلى الإنترنت، حيث ظهرت العديد من الجرائم التي تتعلق إلى حد كبير لإنترنت والتقدم التكنولوجي، والقرصنة، والجرائم المعلوماتية، والجرائم العابرة للحدود الوطنية، ونشر الإرهاب والتطرف، والمواد الإباحية، والمواد الإباحية، وغيرها من الجرائم التي ساهمت في وجود الإنترنت وانتشاره، وقد ظهرت في الآونة الأخيرة كارثة وجريمة جديدة تؤدي إلى تدمير المجتمعات والشباب في مختلف دول العالم، بما فيها بلدنا العزيز العراق، والمعروفة أيضاً باسم "السلع الرقمية أو الإلكترونية" التي أصبحت متاحة للبيع عبر المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، تكتسب الأدوية الرقمية شعبية خاصة في مجالات المساعدة الذاتية والتأمل والعلاجات البديلة. غالبًا ما تكون متاحة عبر تطبيقات الهواتف الذكية أو الأنظمة الأساسية عبر الإنترنت أو كملفات صوتية قابلة للتنزيل. كما هو الحال مع أي تقنية تؤثر على الصحةالعقلية.

١- أهمية البحث:

وتظهر أهمية هذا البحث من خلال تسليط الضوء على إحدى المشكلات والجرائم الناشئة التي لم يتم بحثها أو دراستها إلا في المجالات الاجتماعية أو الطبية أو القانونية، وهي جريمة تعاطي المخدرات الرقمية والاتجار بها، حيث تحاكي هذه المخدرات الرقمية آثار المخدرات – التقليدية – هي أخطر على المجتمع من المخدرات العادية وذلك لسهولة توزيعها وتداولها.

لا تزال المخدرات الرقمية رائجة على المجتمع العربي وعلى حكومتنا العراقية، وتوزيعها على المواقع الإلكترونية والترويج لها قبل تلك المواقع يجعل الشباب فريسة سهلة لتعاطيها وإدمانها. وفي ظل غياب تسليط الضوء على المخاطر الصحية من قبل السلطات الصحية في الدولة تجعل الشباب يتعاطونها ظنا منهم أنها لا تؤثر على الصحة العامة، خاصة أن مروجي هذه الأدوية يروجون لها كسلعة مشروعة وليست إجرامية للاتجار بها أو استخدامها. لهم، مما يجعل الشباب فريسة سهلة لهولا جرمين

٢- أهداف البحث:

ويهدف هذا البحث في المقام الأول إلى:

-التعرف على طبيعة وأنواع المخدرات الرقمية.

-تعرف على المخاطر الصحية لاستخدام المخدرات الرقمية والإدمان.

-التعرف على موقف التشريع العراقي الكوردستاني من بيع واستخدام المخدرات الرقمية.

-معرفة كيفية التعامل مع المخدرات الرقمية قانونياً.

٣- مشاكل البحث:

تكمن مشكلة هذا البحث في أن المخدرات الرقمية تمثل نوعاً من أنواع الإدمان غير التقليدي، لأن الإدمان يحدث من خلال الملفات الصوتية التي يتم توزيعها عبر الإنترنت، إذا كانت عبارة عن مقاطع صوتية معزولة، إلا أن تأثيراتها تحاكي تأثيرات المخدرات التقليدية ولها تأثير كبير. تأثيرها كبير على الجهاز العصبي والنفسي للشخص المتعاطي، مما يجعل مخاطرها أكبر من مخاطر المخدرات التقليدية، ورغم ذلك لا يوجد نص قانوني يعاقب على استعمالها واستهلاكها واستعمالها، مما يسبب العديد من الأمور العملية وال مشاكل قانونية. وبما أن غياب هذا النص القانوني يجعل هذا المخدر الرقمي في دائرة المواد الإباحية ولا يجرمه ويساعد على انتشاره وتوزيعه دون وجود مسؤولية جزئية -جنائية- على من يقوم بتوزيعه أو استخدامه، فإن ذلك يثير الإشكالية الأساسية. : ما هو الوضع القانوني للمخدرات الرقمية في التشريع العراقي؟

ويخرج عن الإشكالية السابقة وعدة أسئلة فرعية أخرى:

-ما هو الدواء الرقمي؟

-ما هي أنواع المخدرات الرقمية وكيفية استخدامها؟

ما هي المخاطر الصحية المرتبطة باستخدام الأدوية الرقمية؟

-كيف يمكنك مواجهة تشريعات الإدمان على المخدرات؟

- -هل يمكن تجريم المخدرات الرقمية من خلال قانون المخدرات والمؤثرات العقلية؟

٤- طريقة البحث:

ومن أجل تغطية كافة جوانب هذا الموضوع وتحقيق أهداف البحث والإجابة عن تساؤلاته فسوف يعتمد البحث على منهجية البحث العلمي أكثر من المنهج الاستدلالي (التحليلي) بحيث يبدأ الباحث من النصوص القانونية العامة ومدى مدى قابليتها للتطبيق على المخدرات الرقمية، بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل القضية بحثاً متعمقاً، والتركيز على أبعادها وجوانبها، والنصوص الدستورية والقانونية التي تحكمها من بينها قانون المخدرات العراقي و قانون المخدرات في إقليم كوردستان، ودراسة المتغيرات المرتبطة بها، مما يؤدي إلى إلى نتائج أكثر دقة وذات صلة.

٥- هيكلية البحث:

تنقسم دراستنا التي تناولت التكييف القانوني للمخدرات الرقمية وفق أحكام القانوني الجزائي العراقي إلى ثلاث مبحثيين رئيسين فضلا عن المبحث الأول، خصصنا لبيان ماهية الاطار المفاهمي للجريمة ،المطلب الأول نشوة الأدوية الرقمية وتعريفها. المطلب الثاني: نشأة المخدرات الرقمية وتطورها. المطلب الثالث: التفاصيل بالمخدرات الرقمية ، وذلك عن طريق ثلاث مطلاب رئيسين، تطرقنا في المطلب الأول إلى ماهية الاطار المفاهمي للجريمة ، وذلك عن طريق الحديث عن تعريف جريمة المخدرات الرقمية الأليكترونية وأنواعها وتحديد الصفات الخاصة بها، والتعريف بمرتكبي هذا النوع من الجرائم، كما تناول المطلب الثالث: التفاصيل بالمخدرات الرقمية . وتناولنا في المبحث الثاني : أنواع المخدرات الرقمية ومخاطرها الصحية. المطلب الأول: أنواع المخدرات الرقمية وكيفية استخدامها.المطلب الثاني: أنواع المخدرات الرقمية وكيفية استخدامها وتناولنا المبحث الثالث: مدى ملاحقة المخدرات الرقمية في التشريع العراقي و إقليم كوردستان ١لسنة ٢٠٢٠. المطلب الأول: القاعدة العامة في الجريمة والمخدرات الرقمية٠ المطلب الثاني: مبدأ القانون الجنائي. الفرع .الأول: موقف القانون العراقي من المخدرات الرقمية. الفرع الثاني: كيفية مواجهة المخدرات الرقمية. الفصل الأول: الوجه الإعلامي للمخدرات الرقمية. الفصل الثاني: المواجهة القانونية والتشريعية للمخدرات الرقمية. وأخيرا الخاتمة التي ذكرنا فيها أهم ما توصلنا إليه في هذه الدراسة، ومن ثمّ الاستنتاجات والتوصيات و الإستنتاج.

المبحث الأول

ماهية المخدرات الرقمية

انتشرت في الآونة الأخيرة عبر الإنترنت ظاهرة مدمرة للجنس البشري, وخاصة بين أوساط الشباب، وهذه الظاهرة تتمثل في طريقة جديدة من طرق الإدمان للمخدرات، وهي أشد فتكًا من إدمان المخدرات التقليدية، والتي تعرف بـ"المخدرات الرقمية" والذي يتبادر إلى الذهن عند سماع لفظ "مخدر رقمي" التساؤل عن كيف أن يكون المحتوى الرقمي مخدراً! إذ أن المعروف لدى الجميع أن المخدرات هي مواد مادية محسوسة سواء تم استخراجها من نباتات كالحشيش والماريجوانا و الأفيون أو من مواد كيميائية كما هو الحال في الكوكايين والأستروكس وغيرها من المواد المخدرة المصنعة.(خلف، ٢٠١٨ : ٣١).

والحقيقة أن المخدرات الرقمية وأن كانت في حقيقتها هي مجرد مقاطع صوتية إلا أنها تؤدي إلى محاكة شعور تناول المواد المخدرة، ولبيان ماهية المخدرات الرقمية فسوف نتناول من خلال هذا المبحث كيفية نشأة المخدرات الرقمية وتعريفها، وأنواعها و مخاطرها الصحية وذلك من خلال مطلبين على نحو ما يأتي.

المطلب الأول

نشأة المخدرات الرقمية وتعريفها

رغم حداثة انتشار وظهور المخدرات الرقمية كأحدي طرق ووسائل الإدمان التي تمنح المتعاطي للمخدرات الرقمية نفس شعور تعاطي المخدرات التقليدية ، إلا أن نشأة المخدرات الرقمية لم تكن على هذا النحو بل كان يتم استخدامها كعلاج للمرضي.(المشهداني، ٢٠١٧ : ٣٣).

ثم ما لبس المجرمون أن أخذوا ذات الفكرة وطورها لتصبح نوع من الإدمان والمخدر، وفيما يلي نتناول بيان كيفية نشأة المخدرات الرقمية ، وتعريفها وذلك من خلال فرعين.

الفرع الأول

نشأة المخدرات الرقمية وتطورها

بدأت نشأة وظهور المخدرات الرقمية كنوع من العلاج لبعض الحالات النفسية لشريحة من المصابين بالاكتئاب الخفيف وكان أول من استخدم تلك التقنية هو العالم الألماني هاينريش رودولف هيرتز (بالألمانية: Heinrich Rudolf Hertz) عام ١٨٣٩ وكانت تسمى بالعلاج من خلال "النقر على الأذنين" HGGDLDk 2010 : 4) حيث اكتشف هذا العالم أنه إذا تم تسليط ترددين مختلفين قليلاً عن بعضها لكل أذن، فإن المستمع سيدرك صوت نبض سريع و سميت هذه الظاهرة " binaural beats " بحيث يؤدي سماع تلك الأصوات إلى إفراز مواد منشطة كالدوبامين وبيتا أندروفين واللذان يعطيان للمتلقي مفعول قد يساهم في علاج بعض الأمراض النفسية والعصبية.(Walsh C.(2011): p 55) إذ يساعد سماع تلك الأصوات على الشعور بالاسترخاء والهدوء ومع نجاح تجربة النقر على الأذنين في علاج بعض المرضي النفسيين وبعض الأمراض العصبية، استخدمت مستشفيات الصحة النفسية هذه الطريقة لمعالجة المرضي النفسيين الذين يعانون من النقص والخلل في المادة المنشطة للمزاج، إذا كان يؤدي استعمال تلك الطريقة إلى تنشيط الخلايا العصبية التي تؤدي لزيادة إفراز المواد المنشطة للمزاج تحت الإشراف الطبي، وبحيث لا يتم استخدام (ميسوم، ٢٠١٦ : ١٢).

تلك الطريقة لعدة ثوان ، ولا تستخدم أكثر من مرتين يوميا لنظراً لما قد يترتب على زيادة استخدامها من أضرار على المريض ومع انتشار هذه الطريقة في علاج بعض المرضي، ومع ظهور الوسائل الإلكترونية وشبكة الأنترنت اتجهت أنظار عصابات ومافيا الإجرام الإلكتروني ليصمموا على غرار المقاطع الموسيقية التي استخدمتها المستشفيات والأطباء لعلاج المرضى النفسيين، مقاطع صوتية نغمية متباينة تنساب إلى الأذنيين لتعطي التأثير النفسي للمخدرات التقليدية من الشعور بالبهجة والسرور والنشاط. وبما يحدث تأثير على الحالة المزاجية والنفسية للشخص يحاكي تأثير المواد المخدرة كالحشيش والماريجوانا أو الأفيون وتم تسويق تلك المقاطع –المخدرات الرقمية- والمتاجرة فيها عن طريق شبكة الإنترنت ووضعوا لكل مقطع اسماً تجارياً يغرى الشباب القصر ومتعاطي المخدرات التقليدية وبما يساعد على زيادة الإقبال عليها وكان أول ظهور للمخدرات الرقمية في صورتها كمخدر يحاكي تأثير المخدرات التقليدية في مدينة في مدينة "أوكلاهوما" في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث نقلت وسائل الأعلام خبر مؤداه أن عدداً من الطلبة ظهرت عليهم أعراض النشوة

والتعاطي، رغم أنهم لم يتعاطوا المخدرات، وإنما استمعوا إلى نوع معين من الموجات الصوتية. (عويدات، ٢٠١٦ : ١٠). ثم انتشرت المخدرات الرقمية بعد ذلك عبر العديد من المواقع الإلكترونية والتي أصبحت تروج إلى هذه النوع من المخدرات وتعمل بالتعاون مع مختصين على أنتاج أنواع مختلفة منه ومع وجود الشبكة العنكبوتية –الأنترنت- انتشرت هذه المخدرات كالنار في الهشيم ، حيث وصلت إلى منطقة الشرق الأوسط عام ٢٠١٢ في السعودية والأردن ولبنان وغيرها من الدول، وفي العراق لم تهتم الحكومة المركزية بمشكلة المخدرات الرقمية إلا أن ذلك كان اهتمام الحكومات المحلية ففي محافظة ذي قار أكدت لجنة المرأة والطفل على أن المحافظة لم تسجل أي حالة لهذا المخدرات ودعت الهيئة العامة للاتصالات إلى حجب المواقع الإلكترونية التي تروج هذه المخدرات، وكل ذلك ينذر بكارثة يجب العمل على منعها بكافة السبل والوسائل الاجتماعية والثقافية والقانونية.(سيد شهاته، ٢٠١٩ : ٤٤).

بينما عرفها البعض بأنها عبارة عن مجموعة من الأصوات أو النغمات التي يعتقد أنها قادرة على إحداث تغييرات دماغية، تعمل على تغييب الوعي أو تغيير على نحو مماثل لما تحدثه عملية تعاطي المخدرات الواقعية، مثال "الأفيون والحشيش والماريجوانا..إلخ. فالمخدرات الرقمية هي عبارة عن نغمات تنساب إلى الأذن غالبا ما تكون بصيغة (MP3) تم صناعتها بطريقة معينة لتصل إلى المراكز العصبية في المخ بحيث تحدث ذبذباتها تأثيرات معينة تجعل الشخص يشعر بمحاكة شعور تعاطي المخدرات أو الشعور بمشاعر أخرى من البهجة والسرور أو الأثارة أو الحماس. (عبدالحميد، ٢٠١٧ : ٤٤).

الفرع الثانى

تعريف الباحث للمخدرات الرقمية:

من خلال النظر إلى نشأة المخدرات الرقمية وتطويرها والتعريفات السابق ذكرها يمكن لنا تعريف المخدرات الرقمية بأنها: مقاطع رقمية-صوتية أو صوتية ومرئية- يتم تصنيعها وهندستها بطريقة إلكترونية معينة وبذبذبات مختلفة لتخدع الدماغ عن طريق بث أمواج صوتية مختلفة التردد بشكل بسيط لكل أذن، مما يكون لها تأثير على المراكز العصبية و مراكز الإحساس في المخ الأمر الذي ينتج عنه الوصول لإحساس معين يحاكي أحساس تعاطي المخدرات التقليدية و غيرها من الأحاسيس الأخرى"

فهذا النوع من المخدر الرقمي –الصوت- يعمل على أثارة المخ والمراكز العصبية بطريقة معينة لينتج بعض المواد مثل الاستيلكولين، والدوبامين والنورأدرينالين والسيروتونين وغيرها من المواد التي تحاكي في تأثيرها تأثير تعاطي المواد المخدرة التقليدية، أو تشعر الشخص ببعض المشاعر كالفرح والبهجة والسرور والحماسة والأثارة وغيرها من المشاعر التي قد يتم أثارتها بسب السماع لتلك المخدرات الرقمية. .(شعبان، ٢٠١٩ : ٣٢).

المطلب الثاني

أنواع المخدرات الرقمية و مخاطرها الصحية

أن فكرة المخدرات الرقمية كما سبق تتمثل في كونها عبارة عن مقاطع صوتية يتم سماعها عبر سماعات – ستريو عالية الجودة- لكلا الأذنين، ولكن بترددات معينة تختلف في شدتها في الأذن اليمني عن الأذن اليسرى، وقد تم تصنيع هذه المقاطع بطريقة معينة لتأثر على الخلايا العصبية في الدماغ بحيث تثير بعض المواد التي ينتج المخ والتي تمنح شعور للمستمع لتلك المقاطع يحاكي شعور تعاطي المواد المخدرة التقليدية.وعلى هذه فإن المخدرات الرقمية ليست نوعاً واحد بل أنواع متعددة بحيث شدة الترددات ومدة المخدر الصوتي وغير ذلك، والذي يجمع بين كل هذه الأنواع أنه لها تأثير سلبياً على المستمع لتلك المقاطع وعلى الجهاز العصبي و حالته النفسية، وفيما يلي نتناول أنواع المخدرات الرقمية وكيفية استعمالها و مخاطرها الصحية (الصديق ، ٢٠١٦ : ١٨) وذلك من خلال فرعين.

الفرع الأول

أنواع المخدرات الرقمية وكيفية استعمالها

نتناول من خلال هذا الفرع بيان أنواع المخدرات الرقمية وكيفية استعمالها وذلك على نحو ما يأتي:

أولاً أنواع المخدرات الرقمية:

أن المخدرات الرقمية من حيث شدة التردد –الجرعة- تتنوع إلى ثلاثة أنواع (بسيط – متوسط-شديد) والذي يميز بين هذه الأنواع الثلاثة قوة الترددات الصوتية (مقدار الهرتز) ، كما أن مدة المقطع الصوتي تختلف بين الأنواع الثلاثة حيث تكون أطول في النوع الشديد ، مما يؤدي إلى حدوث تأثير كبير لجميع خلال الجسم والعقل ويؤثر بشكل كبير على الجهاز العصبي مما يؤدي إلى شعور الشخص بنوع الهلوسة أو التشنجات الرابح، ٢٠١٩ : ٣٢). .

الفرع الثاني

التعريف بالمخدرات الرقمية

نظراً لحدثة هذا النوع من المخدرات فلا يوجد ثمة تعريف قانوني أو قضائي حول ذلك الأمر، بينما أتجه البعض إلى تعريف المخدرات الرقمية بأنها : "هي عبارة عن مجموعة من الموجات الصوتية مع العروض المرئية أحيانا واحيانا أشكالا متداخلة تتحرك مع الموسيقى، لا تكون منسقة سوى الأصوات المختلفة، كي ينسقها الدماغ وعندما تكون كبيرة لا يستطيع ترتيبها، ويكون الدماغ غير مستقر، ويصاب باللاوعي يؤثر على الدماغ والتركيز، ويتم التخدير فيها لأنها اقوى من المخدرات العادية إذ تؤدي إلى الانهيار العصبي فضلا عن ذلك تؤثر على الذاكرة قصيرة المدى وطويلة المدى (كيلان و جبار، ٢٠٠٨ : ١١). . بينما ذهب البعض إلى أن المخدرات الرقمية هي ملفات صوتية تحتوى على نغمات –أحادية – أو ثنائية يستمع إليها المستخدم فتعطي أحساس نفسي يحاكي نفس أحساس تناول المواد المخدرة كالهيروين والكوكايين وغيرها من المخدرات التقليدية[i]. كما تعرف بأنها عبارة عن خلطات من أصوات أو دقات، أو نغمات موسيقية ترسل بذبذبات مختلفة ومتفاوتة في القوة، وذلك بهدف التأثير على موجات الدماغ، لتحاكي حالات مزاجية أو نفسية مختلفة.(عبدالرحمان،٢٠١٧: ٨٠).

بينما عرفها البعض بأنها عبارة عن مجموعة من الأصوات أو النغمات التي يعتقد أنها قادرة على إحداث تغييرات دماغية، تعمل على تغييب الوعي أو تغيير على نحو مماثل لما تحدثه عملية تعاطي المخدرات الواقعية، مثال "الأفيون والحشيش والماريجوانا..إلخ (حسن، ٢٠١٩ : ٣٣) فالمخدرات الرقمية هي عبارة عن نغمات تنساب إلى الأذن غالبا ما تكون بصيغة (MP3) تم صناعتها بطريقة معينة لتصل إلى المراكز العصبية في المخ بحيث تحدث ذبذباتها تأثيرات معينة تجعل الشخص يشعر بمحاكة شعور تعاطي المخدرات أو الشعور بمشاعر أخرى من البهجة والسرور أو الأثارة أو الحماسة.(شعبان، ٢٠١٩ : ٣٢).

ثانيا - تعريف الباحث للمخدرات الرقمية:

من خلال النظر إلى نشأة المخدرات الرقمية وتطويرها والتعريفات السابق ذكرها يمكن لنا تعريف المخدرات الرقمية بأنها: مقاطع رقمية-صوتية أو صوتية ومرئية- يتم تصنيعها وهندستها بطريقة إلكترونية معينة وبذبذبات مختلفة لتخدع الدماغ عن طريق بث أمواج صوتية مختلفة التردد بشكل بسيط لكل أذن، مما يكون لها تأثير على المراكز العصبية و مراكز الإحساس في المخ الأمر الذي ينتج عنه الوصول لإحساس معين يحاكي أحساس تعاطي المخدرات التقليدية و غيرها من الأحاسيس الأخرى" (المشهداني،٢٠١٧: ١٥٥).

فهذا النوع من المخدر الرقمي –الصوت- يعمل على أثارة المخ والمراكز العصبية بطريقة معينة لينتج بعض المواد مثل الاستيلكولين، والدوبامين والنورأدرينالين والسيروتونين وغيرها من المواد التي تحاكي في تأثيرها تأثير تعاطي المواد المخدرة التقليدية، أو تشعر الشخص ببعض المشاعر كالفرح والبهجة والسرور والحماسة والأثارة وغيرها من المشاعر التي قد يتم أثارتها بسب السماع لتلك المخدرات الرقمية.

الفرع الثالث

الفرق بين المخدرات التقليدية والرقمية

هناك أوجه اختلاف وتشابه بين المخدرات التقليدية والرقمية، حي يبرز التشابه من حي خصائصها، إذ يعد كل منها من المواد المخدرة، إضافة إلى التشابه من حي فرص التأثير في أجهزة الإنسان، ومن حي النتائج التي تصيب الإنسان؛ وصولا إلى مرحلة الإدمان، علاوة على إحداث كل من نوعي (المخدرات التقليدية والرقمية) التأثير نفسه من حيث : النشوة، والحالة

المزاجية. وفي الجدول التالي مجموعة من الفرق الجوهرية وشبه الجوهرية بين المخدرات التقليدية و المخدرات الرقمية (توفيق، ٢٠١٠ : ٣٣):

أولا- الفرق بين المخدرات التقليدية والرقمية

هناك أوجه اختلاف وتشابه بين المخدرات التقليدية والرقمية، حي يبرز التشابه من حي خصائصها، إذ يعد كل منها من المواد المخدرة، إضافة إلى التشابه من حي فرص التأثير في أجهزة الإنسان، ومن حي النتائج التي تصيب الإنسان؛ وصولا إلى مرحلة الإدمان، علاوة على إحداث كل من نوعي (المخدرات التقليدية والرقمية) التأثير نفسه من حيث : النشوة، والحالة المزاجية. وفي مجموعة من الفرق الجوهرية وشبه الجوهرية بين المخدرات التقليدية و المخدرات الرقمية(توفيق، ٢٠١١ : ٣٨) :

١- من حيث أوجه الاختلاف

المخدرات التقليدية:

وقد كان تعاطي المخدرات في الماضي، مقصور على عدد محدود من الدول، العربية، لكنها سرعان ما استشرت في، المنطقة العربية بأكملها، كما كانت، في الماضي قاصرة على الحشيش، والأفيون، فأصبحت تشمل كافة أنواع المخدرات.ولكن المخدرات الرقمية: النشوة، والسُكر، على الرغم من أنهم لم يتعاطوا، المخدرات، أو الكحوليات، وإنما استمعوا إلى نوع، معين من الموسيقي بترددات صوتية خاصة. ثم، بدأت الدول العربية تشكو من ظهور بعض، الحالات في لبنان، والسعودي.((عقيات، ٢٠٠٧ : ٤٤).

٢- من حيث آلية استعماها (طقوس وتعاطيها):

المخدرات التقليدية: يتم استعمال المخدرات التقليدية عبر الطرق التالية:

الشم (الشد) ويتم صف الهيروين في خطوط، على سطح مستوي، ثم يستنشق بواسطة أنبوبة مثبته في فتحة الأنف.

الحرق، ويوضع الهيروين على ورق ألومنيوم (فويل)، أو على قطعة صفيح، ويوضع فوق لهيب شمعة، أو ولاعة ثم يتم استنشاق الأبخرة المتصاعدة منه.

الحقن، ويذاب الهيروين في ماء، ثم يحقن في الوريد، وهذه الطريقة تؤدي لأسرع وأقوى تأثير، ولكنها تحمل خطورة انتقال أمراض الدم.

التدخين، عبارة عن مادّة كيميائيّة، مكوّنة من العديد من المواد الضارّة منها: النيكوتين القاتل، فضلا عن تدخين المخدرات. (سيدشهاته،٢٠١٩ :٣).

ولكن المخدرات الرقمية:

لم يعد استهلاك المخدرات يقتصر على ما كان، يجري سابقاً بحقنها في الوريد، أو بمضغها، أو شمها، أو تدخينها، وإنما تطور الفكر الإنساني ؛ ليحول نظم التعاطي إلى تعاطي إلكتروني، أو تعاطي رقمي، يحدث نفس التأثير الذي تحدثه المخدرات الطبيعية أو التخليقية الأخرى. وتقوم فكرة المخدرات الرقمية على أن يبدأ المستمع باختيار مقطوعة موسيقية بحسب «نمط أو أنموذج السماع المطلوب من بين عدة نغمات متاحة عبر الشبكة»، وتحميلها على جهاز مشغل

الصوت، ثم الاستلقاء على وسادة، والاسترخاء في غرفة ذات ضوء خافت، وتغطية العينين، وإغلاق جرس الهاتف، والتركيز على المقطوعة دون مقاطعة، وتتراوح مدة السماع ما بين ١٥و ٣٠دقيقة للنغمات المعتدلة، أو ٤٥دقيقة للأنغام شديدة التأثير.

٣- من حيث مُسمياتها:

المخدرات التقليدية: ١- مهدئات (مهبطات).

٢- منشطات (منبهات).

٣- مهلوسات (رحلات الأوهام).

٤- مثيرات جنسية (منشطات جنس).

ولكن المخدرات الرقمية: ١- الإدمان الإلكتروني، والتعاطي الرقمي.

٢- المخدرات الافتراضية.

٣- تقنية النقر بالأذنين.

٤- المعالجة بالإيقاعات السمعية الثنائية

٤- من حيث أركان جرائم التعاطي

المخدرات التقليدية:

تشمل أركان جرائم التعاطي والاستعمال الشخصي للمخدر التقليدية ما يأتي:

١- ركنا شرعيًا، يتمثل في عدم توافر أي سبب من أسباب الإباحة.

٢- ركنا ماديًا، يتمثل في المخدر الرقمي.

٣- ركنا معنويًا، يتمثل في قصد التعاطي.

وعلى ذلك جاءت العقوبات والتدابير متفقة مع خطة المشرع من تجريم الاتصال بالمخدر، على أية صورة من الصور المجرمية.

ولكن المخدرات الرقمية: تشمل أركان جرائم التعاطي والاستعمال الشخصي للمخدرات الرقمية ما يأتي:

١- ركنا شرعيا، يتمثل في عدم توافر أي سبب من أسباب الإباحة.

٢- ركنا غير مادي، يتمثل في الموسيقى الرقمية.

٣- ركنا معنويا، يتمثل في قصد التعاطي.

٤- ركنا الخاص (ركن المفترض) استعمال الوسائل الالكترونية.

بيد أن المخدرات الرقمية لم يصدر بشأنها أي نص يجرمها، ومن ثم فلا عقوبة عليها ـ على الأقل ـ إلى الآن، ولا جريمة ولا عقوبة الإ بنص.

٥- من حيث تكلفتها:

المخدرات التقليدية: أكثر تكلفة بالنسبة للمخدرات الرقمية، وتختلف حسب الكمية، والنوع، والمنطقة، والمادة الخام، والزمان، والمكان.

ولكن المخدرات الرقمية: أقل تكلفة من المخدرات التقليدية، ويتراوحسعر المقطع الواحد من (٣) إلى (٣٠) دولار، وقد تكون التيربة الأولى مجانية.

٦- من حيث دوافع تعاطيها:

المخدرات التقليدية: ١- ضعف الوازع الديني لدى الفرد المتعاطي.

٢- مجالسة أو مصاحبة رفاق السوء.

٣- الشعور بالفراغ.

٤- السفر إلى الخارج.

٥- توفر المال بكثرة.

٦- حب التقليد.(ميسوم، ٢٠١٦ : ١٧).,

٧- المشكلات الاجتماعية، والأسرية. (حسن،٢٠١٦: ٣).

ولكن المخدرات الرقمية: ١- ضعف الوازع الديني لدى المتعاطي.

٢- مجالسة أو مصاحبة رفاق السوء.

٣- الشعور بالفراغ، والسفر إلى الخارج.

٤- توفر المال بكثرة، وحب التقليد.

٥- المشكلات الاجتماعية، الأسرية.

٦- سهولة الدخول على المواقع لعالمية.

٧- رواج الأفكار الكاذبة عن المخدرات الرقمية.

٧- من حيث حيم تجارتها:

المخدرات التقليدية: حسب تقرير الجهات الحكومية في بريطانيا، فإن إدمان المخدرات الصناعية يكلف الاقتصاد أكثر من (٢٠) مليار جنيه إسترليني سنويًا، من خلال ما ينتج عنه من جرائم، وأمراض، وفقدان للإنتاجية.

وفي الولايات المتحدة، وبحسب دراسة نشرت عام ٢٠٠٤م، كلف إدمان المخدرات الصناعية الاقتصاد الأمريكي عام ٢٠٠٢م حوالي (١٨٠مليار دولار).

وأوضح تقرير الهيئة الدولية للمخدرات في عام (٢٠١٠م)، أن عدد مدمني المخدرات الذين تم تسييلهم في المصحات العلاجية تجاوز (٥،٧٠٠،٠٠٠) ألف حالة في العالم.

ولكن المخدرات الرقمية: يدخل العالم ـ في هذه الأيام ـ في موجة جديدة من اتساع نطاق وجود «المخدرات الرقمية»؛ حيث ـ وبحسب دراسة تحليلية لأغراض علمية وتقنية ـ وجد الباحثون الذين قاموا بها أن (٢٠%) من إجمالي الشباب على مستوى العالم يتعرضون إلى هذا النوع من أنواع المخدرات الجديدة.

كما بلغ أعداد المدمنين على «المخدرات الرقمية« أكثر من ٢٠٠مليون شخص في العالم الآن. ومن ثم فالمخدرات الرقمية» قد تكون في الأعوام القادمة هي أكثر أنواع المخدرات انتشارًا في العالم، حسب اجتهادات بعض الاختصاصيين.(حسن،٢٠١٦ : ٣).

٨- من حيث مخاطرها وآثاره:

المخدرات التقليدية: ١- تسبب المخدرات فقدان الشهية، وتؤدي إلى الهزل، والنحافة، والضعف العام في بنية الجسم، والمصحوب باسوداد الوجه.(ميسوم،٢٠١٦: ١٦).

٢- تسبّب الكسل، والتعب، وقلة الحيوية، وضعف المناعة، وتحدث اختلالاً في توزان الجسم، وتركيزه، وتؤدي إلى اضطرابات في الجهاز العصبي، وزيادةً ملحوظةً في دقات القلب.(الزيود. عوده،٢٠١٩ : ٨٥).

٣- زيادة التوتر النفسي، واحتمالية الإصابة بانفصام الشخصية والتخيّلات البصرية، والسمعية و العصبية.

ولكن المخدرات الرقيمة: ١- تؤثر «المخدرات الرقمية» على الإنسان بشكل قد يوازى ـ أو يفوق ـ تأثير المخدرات التقليدية.(عبدالرحمان،٢٠١٧ : ٨٠)

٢- حيث تؤثر على التوازن النفسي بداخله، وتجعله غير قادر على الاستغناء عنها، ويصبح كائن انعزالي، منطوي على نفسه، يفضل العزلة، والبقاء وحيدا مع تلك الموسيقى، مما يؤثر على كافه قدراته على التواصل مع الآخرين.

٣-كما تسبب للإنسان حالة من الرجفة، والتشنيات، وتؤثر بشكل كامل في الحالتين النفسيّة والعصبية و الجسدية.(شعبان،٢٠١٤ : ١٣٧٧).

ثانياً : كيفية استعمال وتعاطي المخدرات الرقمية

لما كانت المخدرات الرقمية تتمثل في كونها مقاطع صوتية فإن استعمال تلك المخدرات وتعاطيها يتطلب توافر بعض الأشياء واستعمالها بطريقة معينة حتى تحقق الهدف المنشود منها، لذا فأن المواقع الإلكترونية التي تبيع تلك المخدرات الرقمية تبيع كتيبات يشتمل على التعليمات التي يجب على المستخدم اتباعها والتوضيحات والمعلومات عن كل مخدر رقمي وطريقة تعاطيه، إذ أن جرعة زائدة قد تؤدي إلى تدمير دماغ المستمع ووفاته(وإلى جانب التعليمات التي يجب على المتعاطي اتباعها فإنه يلزم توافر سماعه للأذنين ذات جوده عليه –ستريو- والاستلقاء في ضوء خافت وتغميض العينين، ثم تشغيل المخدر الصوتي والتركيز عليه، وتتروح مدته من ١٥-٣٠ دقيقة وقد تكون مدته أكبر من ذلك حسب قوة المخدر الصوتي وتأثيره والذي يترتب عليه أحساس المتعاطي بتناول المخدرات التقليدية أو الشعور بإحساس معين وفق نوع المخدر الرقمي. "المتعة في السماء" وغيرها بل أن القائمين على تلك المواقع يدعون أنه في حالة عدم إعجاب الزبون بكل ما هو معروض من ملفات ورزم صوتية في مكتبة المخدرات، فإنهم يستطيعون تصنيع أي شعور يريده ذلك الزبون، وما عليه سوى التواصل معهم ، وتقديم لهم وصفه بالشعور الذي يرغب في الحصول عليه ، فيقومون بتصنيع المخدر الصوتي الذي يمنح ذلك الشعور مقابل ثمن يتم الاتفاق عليه مقدماً.(الزيود و عوده ، ٢٠١٩ : ٨٥).

المبحث الثاني

مدى تجريم المخدرات الرقمية في التشريع العراقي

لقد ساهم الإنترنت وثورة الاتصالات والمعلومات، والتي ألقت بتداعياتها على مختلف جوانب حياة الإنسان المادية والروحية والترفيهية، على تمكين بعض الأفراد من الاستفادة من تطبيقات هذه الثورة في تنفيذ العديد من الأفكار الإجرامية، ومنها صناعة المخدرات الرقمية عبر ملفات صوتية على نحو معين من خلال تكنولوجيات هندسة الصوت، والاعتماد على فكرة القرع على الأذنين، وترويجها عبر الإنترنت باعتبارها نوعية المخدرات التي تتماشى وطبيعة وثقافة هذا العصر. وبالتالي لم يُعد الإدمان مقتصراً على تلك المواد المخدرة التقليدية كالحشيش والبانجو والهروين والكوكايين وغيرها من المواد المخدرة الأخرى التي تجرمها القوانين والتشريعات. لهذا يثور التساؤل عن مدى تجريم المخدرات الرقمية لما تحدثه من آثار سلبية على صحة المستمع لتلك المقاطع الصوتية والتي تعادل تأثير تعاطي المخدرات العادية، ومدى إمكانية أن تخضع تلك المخدرات الرقمية لقواعد التجريم في قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧. والحقيقة أن تجريم فعل ما في القانون والعقاب عليه لا يمكن أن يتم بطريق القياس أو بأي طريق أخر بل لأبد من تجريم هذا الفعل بنصوص صريحة لا شك فيها عملاً بمبدأ الشرعية الجنائية. بحيث أن الفعل لا يخضع للتجريم ومن ثم للعقاب إلا من خلال نص قانوني يجرم هذا الفعل ويخلع عنه صفة المشروعية، بحيث يتم حصر مصادر التجريم في المشرع من خلال القوانين والتشريعات التي يتولى إصدارها وتحدد الجرائم والعقوبات التي يتم تطبيقها على المخالف..

المطلب الاول

القاعدة العامة في التجريم والمخدرات الرقمية

نظراً لخطورة عملية التجريم إذا أنها تخرج الفعل من نطاق الإباحة والمشروعية إلى نطاق عدم المشروعية والمنع وتوقيع العقاب، لذا كانت القاعدة العامة أن التجريم والعقاب لا يكون من خلال القانون ، فالحماية الجنائية للمصلحة العامة تقرر بحسب من خلال القانون وفي إطار احترام الحقوق التي تقررها الدساتير، إذ أن التجريم يمس حرية الفرد في مباشرة أنواع معينة من السلوك لأنه يخضع لضوابط معينة، بالإضافة إلى أن العقاب فإنه يمس الحرية الشخصية للفرد. لذا ابتدأ المشرع العراقي قانون العقوبات بمبدأ مهم جداً يُعد حجر الأساس للعدالة الجنائية وهو مبدأ " الشرعية الجنائية" ذلك المبدأ الذي يحدد الجرائم والعقوبات كي يستطيع الأفراد مسبقاً معرفة السلوكيات الاجتماعية المجرمة فيتجنبوها لئلا يقعوا تحت طائلة العقاب، إذ الأصل في الأفعال الإباح.(نجم، ٢٠٠٨ : ٤٦).

وبذلك فإن القول بتجريم تداول أو تعاطي المخدرات الرقمية لابد أن يكون له نص قانوني ينص على ذلك عملاً بتلك القاعدة العامة في التجريم، ولبيان ذلك نتناول المقصود بمبدأ الشرعية الجنائية وموقف القانون العراقي من المخدرات الرقمية، وذلك من خلال فرعين.

مبدأ الشرعية الجنائية:

يُقصد بمبدأ المشروعية الجنائية –الجزائية- بأن المشرع وحده هو الذي يحدد ماهية الأفعال التي تُعد جرائم، ويبين العقوبات المقررة لها، ومن ثم لا يكون من سلطة القاضي أن يجرم أفعال غير الأفعال التي ورد تجريمها في القانون، ولا أن يرتفع بالعقوبة عن ما تحدده النصوص القانونية.

فهذا المبدأ يرسم الحد الفاصل بين اختصاص المشرع وبين اختصاص سلطة القضاء، بحيث لا يجوز للقاضي أن يعد فعلا ما على أنه جريمة إلا إذا وجد نص في القانون، يصف الفعل المنسوب إلى الجاني بأنه جريمة ويضع له عقاباً محدداً (الدره، ١٩٩٠ : ٦٣ – ٦٤ – ٦٥). ويُعد مبدأ الشرعية الجنائية أحد المبادئ الدستورية قبل كونه مبدأ قانوني، إذ أن الدستور العراقي قد نص على هذا المبدأ بشكل صريح، حيث نص على أنه " لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص. ولا عقوبة إلا على الفعل الذي يعده القانون وقت اقترافه جريمة، ولا يجوز تطبيق عقوبة اشد من العقوبة النافذة وقت ارتكاب الجريمة. فالنص السابق يقرر أن كل الأفعال تعتبر مباحة ما لم يوجد نص قانوني يعتبر الفعل جريمة، ولا يتم عقاب الشخص إلا بمقتضي نص قانوني أيضاً يحدد العقوبة. وقد تناول قانون العقوبات العراقي تأكيد ذلك في مادته الأولي بقوله " لا عقاب على فعل أو امتناع إلا بناء على قانون ينص على تجريمه وقت اقترافه ولا يجوز

توقيع عقوبات أو تدابير احترازية لم ينص عليها القانون. فالجهة المختصة بتحديد الأفعال الإجرامية، وبيان أركانها ومقدار العقوبة المقررة لها ونوعها هي المشرع وليس القاضي، فلا يجوز لهذا الأخير أن يعتبر فعلاً معيناً جريمة إلا إذا تم تجريمه من قبل المشرع قبل ارتكابه. فإن لم يجد نص يجرمه فلا سبيل إلى اعتباره جريمة، حتى ولو اعتقد القاضي أن هذا الفعل مناقض للعدالة أو الأخلاق أو الدين أو أنه ضار ضرراً بالغاً بالمجتمع. (الخلف و الشاوى، ٢٠١٧ : ٢٥).

حيث أن من العدالة والمنطق أن يعرف المتهم مقدماً أن فعله الذي ارتكبه مجرماً ومحرم عليه إتيانه، وأن القانون يُنذر الأفراد بما سيتعرضون له من عقاب إذا ما صدرت عنهم أعمال أو تصرفات معينة خاضعة للتجريم، فيجب أن يكون هناك نص يجرم الفعل ويضع له العقاب، فالقاضي ليس له أن يخلق جرائم أو أن يبتكر عقاب، بل يطبق ما تنص عليه القوانين فقط. وتظهر أهمية هذا المبدأ في كونه يجعل كل فرد على علم مسبقاً بالأفعال الممنوعة عليه والعقوبات المقررة لها والتي تطبق عليه عند ارتكاب الفعل المجرم مما يدفع الشخص للبعد عن ارتكاب هذه الجرائم. كما يُعد هذا المبدأ ضمان رئيساً لحماية الحقوق. والحريات العامة للأفراد تجاه سلطات الدولة والحكام، فلولا تحديد الجرائم وعقوباتهم مسبقاً لبقي الأفراد تحت رحمة الحكام الذين يخلقون الجرائم ويبتكرون العقوبات بحسب أهوائهم. وتطبيقاً لهذا المبدأ السابق على المخدرات الرقمية، فإن القول بتجريمها يستدعي وجود نص قانوني يجرمها ويحدد العقوبة على تداولها واستعمالها وتعاطيها، مما يستدعي البحث في القوانين والتشريعات العراقية لمعرفة موقف القانون العراقي و قانون كوردستان من ذلك وهو ما نتناوله خلال فرعيين ثانيين.(محمود ، ٢٠٠٢ : ١٤).

المطلب الثاني

موقف القانون العراقي من المخدرات الرقمية

أن تجريم المخدرات الرقمية يستلزم وجود نص في القانون العراقي يجرم تداول واستعمال المخدرات الرقمية، لأن القاضي لا يستطيع تجريم المخدرات الرقمية إلا إذا تم تجريمها من المشرع قبل ارتكابه، فإذا لم يوجد هذا النص فلا يمكن اعتبار هذا الفعل جريمة حتى وأن كان هذا الفعل يسبب ضرراً بالغاً للأفراد أو المجتمع . وبالبحث في قانون المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي نجد أنه قد نص على أن: أولا: المخدرات أو المواد المخدرة هي "كل مادة طبيعية أو تركيبية من المواد المدرجة في الجداول (الأول والثاني والثالث والرابع) الملحقة في هذه القانون (وهى قوائم المخدرة التي اعتمدتها الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ وتعديلاتها).

ثانيا: المؤثرات العقلية هي " هي كل مادة طبيعية أو تركيبية من المواد المدرجة في الجداول (الخامس والسادس والسابع والثامن) الملحقة في هذه القانون (وهى قوائم المؤثرات العقلية التي اعتمدتها اتفاقية الأمم المتحدة للمؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ وتعديلاتها) .

وبالنظر إلى المادة السابقة نجد أنها لم تشير من قريب أو بعيد إلى اعتبار المخدرات الرقمية من قبل المخدرات أو المؤثرات العقلية إذا أن المادة السابقة قد نصت على أن المخدر أو المؤثر العقلي يكون في صورة مادة طبيعية أو تركيبية –كيمائية – ولم كانت المخدرات الرقمية تأخذ تكون في شكل مقاطع صوتية رقمية (MP3) فلا تتدخل على هذا النحو في ماهية المخدرات والمؤثرات العقلية التي جرمها القانون. حتى وأن أحدثت المخدرات الرقمية نفس أثار تعاطي المواد المخدرة التقليدية أو أحدثت أضرار أشد منها خطورة، بل لابد من وجود نص خاص بها يجرم تداولها واستعمالها حتى يكون من سلطة القضاء معاقبة مروجي تلك المواد الرقمية ومعاقبة من يستعملها. (عبيد، ٢٠١٠ : ٤٥) ووفقاً لما سبق فإن المخدرات الرقمية حتى كتابة هذه السطور تعتبر من الناحية القانونية مباحة ومشروعة وغير مجرمة في القانون العراقي، فلا يوجد نص يجرم الاستماع إلى الأصوات الرقمية أو تحميلها أو إنتاجها أو تداولها، حتى وإن كان لها تأثير المخدرات التقليدية حيث تظل في دائرة الإباحة مالم يوجد النص الذي يجرمها ويجرم من يروج لها أو يستعملها عملاً بقاعدة "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص (الحديبى، ١٩٩٢ : ٤٣). ولا يمكن أن يتم تجريم المخدرات الرقمية بالقياس على المخدرات التقليدية من حيث أن المخدرات الرقمية تحدث نفس الأضرار والتأثير الذي تحدثه المخدرات التقليدية، إذ قاعدة التجريم لا يمكن القياس عليها كما لا يمكن تجريم الفعل استناداً إلى المبادئ العامة للقانون أو العرف أو العادة أو الشريعة الإسلامية، أو كون الفعل يترتب عليه أضرار للمجتمع، فلا تجريم ولا عقوبة إلا من خلال النص القانوني فقط دون غيره(وبذلك يكون ترويج واستعمال المخدرات الرقمية في إطار الإباحة والمشروعية، وهو ما يزيد من خطورة تلك الظاهرة ويستلزم سرعة التدخل التشريعي لمواجهة هذا القصور والنقص في التشريع. (كيلان و جبار، ٢٠١٤ : ٩٠). خاصاً في ظل زيادة استعمال شبكة الأنترنت في الوقت الحالي بسبب جائحة كورونا واتجه كافة المؤسسات التعليمية أو الخدمية أو وغيرها من المؤسسات والشركات إلى إدارة كافة الأعمال من خلال شبكة الأنترنت وهو ما يزيد من

فرصة دخول كافة الأفراد بمختلف الطوائف على شبكة الأنترنت مما قد يجعل البعض منهم فريسة سهلة لمروجي المخدرات الرقمية.(الداودى، ١٩٩٢ : ٤٦).

الخاتمة

(النتائج والتوصيات):

تبين معنا أن أهم مشكلات هذا العصر هي مشكلة تعاطي المخدرات والإدمان عليها، وزيادة ظهورها في العالم أجمع، حيث أنها تعتبر مشكلة قديمة حديثة نوعاً ما في العراق وغيرها من الدول العربية والغربية، وأصبحت تأخذ أشكالاً وأنماطاً جديدة بحيث أصبحت من الضروري الوقوف عندها ودراسة أسبابها ودوافعها وأساليب الوقاية منها وطرق علاجها، وما يلفت الإنتباه أن تعاطي المخدرات وإساءة استعمالها على نحو غير مشروع من أهم وأعقد المشاكل الاجتماعية والقانونية والإنسانية ولما لهذه المشكلة من انعكاسات سلبية على حياة الأفراد والمجتمعات، وخاصة الأردن والعراق التي تزداد فيها حركة التهريب والمتاجرة في المخدرات. في ختام هذه الدراسة كان لابد لنا من أن نورد أهم النتائج التي توصلنا إليها في بحثنا، والإشارة إلى أهم ما يستحق طرحه من مقترحات.

انتهينا بفضل الله من هذا البحث الموسوم بـــــ" المخدرات الرقمية بين التجريم والإباحة في التشريع العراقي"،(حرشان و مشعان، ٢٠٢٠ : ٢٣). ورأينا كيفية أن موضعه غاية في الأهمية، خاصة في ظل انتشار تلك المخدرات الرقمية على مواقع الأنترنت، وبما يمثل تهديد كبير على أمن المجتمع، ويجعل الكثير من الشباب عرضه للوقوع فريسة لمروجي تلك المواد، مما يستلزم سرعة التداخل ومواجهة هذه المشكلة الخطيرة على كافة النواحي القانونية والإعلامية والصحية وغيرها.

وقد تنوصلنا في نهاية هذا البحث إلى بعض النتائج والتوصيات التي تتمثل فيما يأتي

أولاً النتائج:

١- إن صعوبة مواجهة المخدرات الرقمية تتمثل في سهولة انتشار عبر شبكة الأنترنت، وكذلك سهولة استخدامها بالنسبة للمتعاطي لتلك المواد.

٢- المخدرات الرقمية هي مقاطع رقمية-صوتية أو صوتية ومرئية- يتم تصنيعها وهندستها بطريقة إلكترونية معينة وبذبذبات مختلفة لتخدع الدماغ عن طريق بث أمواج صوتية مختلفة التردد بشكل بسيط لكل أذن.

٣- المخدرات الرقمية تُسبب أثار جسدية ونفسية وخيمة شأنها شأن المخدرات العادية، إذ أنها تؤثر على حاسة السمع بشكل كبير وقد تؤدي إلى الصمم، كما أنها تؤثر على العقل إذ تؤدي إلى تقليل معدل الذاكرة وتسبب النسيان والصعوبة في استرجاع المعلومات، بالإضافة إلى آثارها السلبية على الجهاز العصبي والنفسي للشخص، وقد يؤدي كثرة استخدامها إلى الوفاة.

٤- لا يوجد نص قانوني في التشريع العراقي حتى كتابة هذه السطور يجرم إنتاج أو ترويج أو استعمال المخدرات الرقمية، مما يجعلها في نطاق المشروعية والإباحة. أن نشأة المخدرات الرقمية لم تكن على هذا النحو بل كان يتم

قائمة المراجع والمصادر:

أولاً/ المصادر القانونية:

١. أحمد فتحي سرور، القانون الجنائي الدستوري،ط٢، دار الشروق للنشر والتوزيع- القاهرة،٢٠٠٢.
٢. سامح السيد جاد ، شرح قانون العقوبات " القسم العام" ط١، مطابع الدار الهندسية –القاهرة، ٢٠٠٥.
٣. غالب الداودي، شرح قانون العقوبات العراقي "القسم العام، ط١، دار الطباعة الحديثة- البصرة، العراق ١٩٦٨.
٤. فخري الحديثي، شرح قانون العقوبات العراقي" القسم العام" ، المكتبة القانونية –بغداد، العراق ١٩٩٢.
٥- عادل يوسف الشكري، الجريمة المعلوماتية وأزمة الشرعية الجزائية، مجلة مركز دراسات الكوفة، عدد (٧) العراق ٢٠٠٨.
٦- عبد الله عويدات، الآثار النفسية والاجتماعية للمخدرات الرقمية ودور مؤسسات الضبط الاجتماعي في الحد منها، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة المخدرات الرقمية واثرها على الشباب العربي، جامعة نايف- المملكة العربية السعودية ٢٠١٦.
٧- غازي حنون خلف، المخدرات الرقمية، مجلة رسالة الحقوق- جامعة البصرة، السنة العاشرة عدد(٣)، العراق ٢٠١٨.
٨- فهيمة كريم المشهداني، المخدرات الرقمية بين الثابت والمستحدث، مجلة الرواق- المركز الجامعي أحمد زبانة، عدد(٥) ، ٢٠١٧.
٩- كريم عواد برسيم، المخدرات الرقمية وأثارها المستقبلية على سلوك الشباب العربي " العراق نموذجاً"، مجلة إمسيا- جمعية إمسيا التربية، عدد(١٣، ١٤) ٢٠١٨ مصر. ليلي ميسوالرقمية "ظهور إدمان جديد عبر شبكة الإنترنت" ، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية ، عدد(٢١)، الجزائر ٢٠١٦.
١٠- محمد سيد شحاتة، المخدرات الرقمية بين الحقيقة العلمية والشريعة الإسلامية والهالة الإعلامية، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، مجلد (٨) عدد(٨٣)، مصر ٢٠١٩.
١١- محمد صايل الزيود، طارق عوده، مستوى وعي طلبة الجامعة الأردنية بظاهرة المخدرات الرقمية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية- الجامعة الأردنية، مجلد (٤٦) عدد (١)، الأردن ٢٠١٩.
١٢- معمر خالد عبد الحميد ، مبدأ المشروعية بين النص الدستوري والنص القانوني، مجلة جامعة تكريت، السنة (١) المجلد (١) العدد (٣)، العراق ٢٠١٧.
١٣- نزهت محمود الدليمي، فاعلية الإعلام الحر في معالجة المشكلات الاجتماعية " ظاهرة تعاطي المخدرات والإدمان أنموذجاً"، مجلة الباحث العلمي- جامعة بغداد، عدد (٩-١٠) ، العراق ٢٠١٠ .
١٤- وجدان التجاني الصديق، التحديات التي تواجه الأسرة في الوقاية من المخدرات الرقمية، ورقة علمية كقدمة في ندوة المخدرات الرقمية وتأثيرها على الشباب العربي، جامعة نايف في الفترة من ١٦-٢٠١٦/٢/١٨، المملكة العربية السعودية.

ثانياً الرسائل الجامعية:

١-كمال الدين مصطفي توفيق، ضمانات حقوق الإنسان في مرحلة التحقيق الابتدائي، رسالة دكتوراه غير منشورة –كلية الحقوق جامعة القاهرة، مصر ٢٠١١.

٢-محمد عبد الخالق الراجح، المخدرات الرقمية نحو سياسة تجريميه في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق ، جامعة جرش، الأردن ٢٠١٩.

ثالثاً الأبحاث والندوات والدوريات:

١- أحمد كيلان، د. محمد جبار، العدالة الجنائية في شرعية التجريم والعقاب، مجلة دراسات الكوفة، عدد (٤١)، العراق ٢٠٠٨.

٢- أحمد مطهر عقبات، دور وسائل الإعلام في الوقاية من المخدرات، ورقة عمل مقدمة في ندوة " دور المؤسسات التربوية في الحد من تعاطي المخدرات" جامعة نايف في الفترة من ٢-٢٠٠٧/٤/٤، المملكة العربية السعودية.

٣- بلقيس عبد الرحمن، المخدرات الرقمية "حقيقتها وآثارها" ، مجلة العدل –المكتب الفني بوزارة العدل، عدد (٤٨) السنة (١٩)، المملكة العربية السعودية ٢٠١٧ .

List of References and Sources:
First: Legal Sources:
.١Ahmed Fathi Sorour, Constitutional Criminal Law, 2nd ed., Dar Al-Shorouk for Publishing and Distribution, Cairo, 2002.
.٢Sameh Al-Sayed Jad, Explanation of the Penal Code "General Section", 1st ed., Dar Al-Handasah Printing Press, Cairo, 2005.
.٣Ghaleb Al-Dawudi, Explanation of the Iraqi Penal Code "General Section", 1st ed., Modern Printing House, Basra, Iraq, 1968.
.٤Fakhri Al-Hadithi, Explanation of the Iraqi Penal Code "General Section", Legal Library, Baghdad, Iraq, 1992.
.٥Adel Youssef Al-Shukri, Cybercrime and the Crisis of Criminal Legitimacy, Journal of the Kufa Studies Center, Issue (7), Iraq, 2008.
.٦Abdullah Oweidat, The Psychological and Social Effects of Digital Drugs and the Role of Social Control Institutions in Reducing Them, a working paper presented to the Symposium on Digital Drugs and Their Impact on Arab Youth, Naif University, Kingdom of Saudi Arabia, 2016.
.٧Ghazi Hanoun Khalaf, Digital Drugs, Risalat Al-Huqooq Journal, University of Basra, Tenth Year, Issue (3), Iraq, 2018.
.٨Fahima Karim Al-Mashhadani, Digital Drugs: Between the Established and the New, Journal Al-Riwaq - Ahmed Zabana University Center, Issue (5), 2017.
-٩Karim Awad Barseem, "Digital Drugs and Their Future Impact on the Behavior of Arab Youth: Iraq as a Model," EMSA Magazine - EMSA Education Association, Issues (13, 14), 2018, Egypt. Laila Misou, "The Emergence of a New Addiction via the Internet," Journal of Generation of Humanities and Social Sciences, Issue (21), Algeria, 2016.
-١٠Muhammad Sayyid Shehata, "Digital Drugs: Between Scientific Fact, Islamic Law, and the Media Hype," Journal of Sharia Research and Studies, Volume (8), Issue (83), Egypt, 2019.
-١١Muhammad Sayyil Al-Zayoud, Tariq Awda, "The Level of Awareness of University of Jordan Students of the Phenomenon of Digital Drugs," Journal of Humanities and Social Sciences - University of Jordan, Volume (46), Issue (1), Jordan, 2019.
-١٢Muammar Khalid Abdul Hamid, "The Principle of Legitimacy between Constitutional Text and Legal Text," Tikrit University Journal, Year (1), Volume (1), Issue (1) (3), Iraq 2017.
-١٣Nazhat Mahmoud Al-Dulaimi, The Effectiveness of Free Media in Addressing Social Problems: "The Phenomenon of Drug Abuse and Addiction as a Model," Scientific Researcher Journal, University of Baghdad, Issues (9-10), Iraq 2010.
-١٤Wajdan Al-Tijani Al-Siddiq, The Challenges Facing the Family in Preventing Digital Drugs, a scientific paper presented at the symposium on Digital Drugs and Their Impact on Arab Youth, Naif University, February 16-18, 2016, Kingdom of Saudi Arabia.
Second: University Theses:
-١Kamal Al-Din Mustafa Tawfiq, Human Rights Guarantees in the Preliminary Investigation Stage, unpublished doctoral dissertation, Faculty of Law, Cairo University, Egypt, 2011.
-٢Muhammad Abdul Khaliq Al-Rajih, Digital Drugs Towards a Criminalization Policy in Jordan, unpublished master's thesis, Faculty of Law, Jerash University, Jordan, 2019.
Third: Research, Symposia, and Periodicals:
-١Ahmed Kilan, Dr. Muhammad Jabbar, Criminal Justice in the Legitimacy of Criminalization Al-Eqab, Kufa Studies Journal, Issue (41), Iraq, 2008.
-٢Ahmed Mutahhar Aqabat, The Role of the Media in Preventing Drug Abuse, a working paper presented at the symposium "The Role of Educational Institutions in Reducing Drug Abuse," Naif University, April 2-4, 2007, Kingdom of Saudi Arabia.
-٣Balqis Abdul Rahman, Digital Drugs: Their Reality and Effects, Justice Journal - Technical Office of the Ministry of Justice, Issue (48), Year (19), Kingdom of Saudi Arabia, 2017.